

## بحار الأنوار

[94] وعن الثاني بأنه عليه السلام علم أن مراد الرسول صلى الله عليه وآله اشتمال كل ركعة منها على الفاتحة (1) والاطهر عندي حمله على قراءة الامام إذا علم أن معه مسبوقاً أو مطلقاً لاحتمال ذلك (2) لئلا يكون قراءة المسبوق بالركعتين بغير فاتحة الكتاب إذا قرأ \_\_\_\_\_ (1) احتج المخالفون بالحديث النبوي على أن قراءة الفاتحة واجب في كل ركعة أخذاً بالاطلاق وغاية ما يمكن لتوجيه احتجاجهم أن كل ركعة في حد ذاتها صلاة تامة بركوعها وسجودها إلا أن الركعة قد تنفرد وحدها كما في الوتر وركعة الاحتياط وقد تضم إليها ركعة أو ركعات، فكما لا يقتصر بقراءة الفاتحة في الركعة الأولى عن الثانية فهكذا في الثانية والرابعة. وهذا الاحتجاج ساقط على مذهبنا حيث إن إطلاق الحديث لو سلم فقد كان على إطلاقه إلى سنة تسع وبعدها نسخت القراءة بقوله عزوجل (فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً) وعلى المستدل بالحديث أن يأتي بشاهد يشهد أنه صلى الله عليه وآله قال ذلك بعد سنة تسع في أواخر عمره الشريف، وأنى له بالاثبات؟ بل النسخ والتقييد مروى من طريق أهل السنة أيضاً على ما نقله في المعتبر ص 171 عن علي عليه السلام أنه قال: (اقرأ في الأوليين وسبح في الأخيرتين) ولذلك اختلف فقهاء الجمهور على ما عرفت. (2) هذا إذا كان على الامام الجهر بالقراءة في الأخيرتين وأما بعد أنه لا يجهر بالقراءة فيهما اجماعاً واتفاقاً، فلا معنى لتحمل الامام عن المأموم حيث لا انصات، على أن المسلم في محله اتحاد وظيفه الامام مع المنفرد، فإن امام الجماعة إنما يصلى صلاة نفسه وإنما هو على المأموم أن يتحفظ على وظيفه نفسه في صلاته ويراعى وظائف الجماعة أيضاً بالمتابعة وغيرها، فلا وجه لهذا الحمل ولا لهذا الفتوى. وأما الاحاديث الواردة في ذلك، فانما وردت تقية حيث كان شيعتهم عليهم السلام في ذاك الطرف مبتلين بالحضور في جماعاتهم والعمل بفتاواهم طاهراً، ولذلك أفتى ابن روح في التوقيع تقية حيث كان يصل هذا الحكم من الحميرى إلى جماعة الشيعة ويعملون به جهاراً، والا لم يجوز حمل الخبر على التقية بمعنى اتقاء

الشيخ ابن روح قدس الله سره أن = [\*]